العرب
الإثنين 2020/08/24
السنة 43 العدد 11799

الاتحاد الأوروبي يخشى تحويل بيلاروسيا إلى «أوكرانيا ثانية»

الرئيس البيلاروسي يذكي المخاوف الروسية بوضع الجيش في حالة تأهب

نجح الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو إلى حد ما في تحويل الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد إلى أزمة صراع إقليمي ذي خلفيات إستراتيجية بإعلانه وضع الجيش في حالة تأهب لمواجهة تدخلات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في المنطقة، وهو ما يذكي المخاوف الروسية المشتركة.

تنامي حماسة الاحتجاجات

مينسك – حذر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الأحد من خطر تحول بيلاروسيا إلى "أوكرانيا ثانية"، معتبرا أنه من الضروري "التعامل" مع الرئيس ألكسندر لوكاشينكو المدعوم بقوة من الجيش وخصوصا من روسيا المجاورة.

ويأتي التحذير الأوروبي في وقت أمر لوكاشينكو وزير دفاعه باتخاذ "التدابير الأكثر صرامة" من أجل حماية وحدة أراضي البلاد التي تشهد حركة احتجاج منذ الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في 9 أغسطس.

وتعتبر روسيا جارتها بيلاروسيا التي تستضيف خطوط أنابيب تنقل صادرات الطاقة الروسية إلى الغرب، منطقة عازلة ضد حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وهو ما دفعها إلى التلويح بالتدخل العسكري في مينسك إذا اقتضى الأمر.

وتنظر موسكو إلى الاحتجاجات الداخلية التي تعصف بجارتها على أنها خطر على أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية، ما يرغمها على الاستعداد للتحرك وفق تطورات الأحداث كما فعلت من قبل في أوكرانيا الجمهورية السوفييتية السابقة.

جيتاناس ناوسيدا

لوكاشينكو يسعى لتحويل الانتباه عن المشاكل الداخلية

وقال بوريل إن الاتحاد الأوروبي "لا ينوي تحويل بيلاروسيا إلى أوكرانيا ثانية"، في إشارة إلى الخلاف مع روسيا بعد ضم شبه جزيرة القرم في العام 2014.

وتابع "تمت تسوية التوتر بين أوروبا وروسيا بعد تبادل لإطلاق النار وأعمال عنف وتفكك الأراضي الأوكرانية الذي مازال مستمرا. إن مشكلة البيلاروسيين اليوم ليست في الاختيار بين روسيا وأوروبا، إنه الخيار بين الحرية والديمقراطية".

وضمت روسيا شبه جزيرة القرم إلى أراضيها بعد أن كانت تتبع أوكرانيا، عقب استفتاء من جانب واحد جرى في شبه الجزيرة في 16 مارس 2014، دون اكتراث للقوانين الدولية وحقوق الإنسان.

وشعرت موسكو حينذاك أن شيئا ما يدبر في حديقتها الخلفية بعد أن اتسعت رقعة سيطرة المعارضين لحكم الرئيس المقرّب من روسيا فيكتور يانوكوفيتش، وصولا إلى عزله وتغير الوجه السياسي للبلد.

واندلعت التظاهرات في نوفمبر بدءا من كييف، بعدما رفض الرئيس الأوكراني اتفاقية تؤمن المزيد من التقارب الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي لصالح التقارب مع روسيا.

وتقول موسكو إنه يحق لها إبقاء 25 ألف جندي من قواتها على شبه الجزيرة، بينما تقول السلطات الجديدة في البلاد إنه لا يوجد مثل هذه الاتفاقية، وتواجد القوات الروسية في القرم عمل عدائي.

ويبدو السيناريو الأوكراني غير مستبعد في بيلاروسيا، إذ أعلنت موسكو أنها مستعدة لتقديم الدعم العسكري لمينسك وفق اتفاقية دفاعية ثنائية، وهو نفس السيناريو الذي تبرر به موسكو تواجدها العسكري في شبه جزيرة القرم.

وتغذي تصريحات لوكاشينكو التي قال فيها إنه لاحظ "تحركات مهمة من قبل قوات الحلف الأطلسي في المنطقة المجاورة للحدود البيلاروسية على أراضي بولندا وليتوانيا" المخاوف الروسية.

ورد الرئيس الليتواني جيتاناس ناوسيدا بأن نظام الرئيس لوكاشينكو "يسعى الى تحويل الانتباه عن المشاكل الداخلية البيلاروسية بأي ثمن عبر تصريحات لا أساس لها البتة عن تهديدات خارجية وهمية".

ونفى كبير مستشاري الرئيس البولندي كريستوف شتشيرسكي أن تكون بلاده تخطط لانتهاك سيادة أراضي بيلاروسيا واصفا المعلومات التي تندرج في هذا السياق بأنها "دعاية للنظام" و"مؤسفة ومفاجئة".

ورفض الاتحاد الأوروبي نتيجة الانتخابات الرئاسية التي جرت في 9 أغسطس في بيلاروسيا، التي تهزها حركة احتجاجية بعد إعادة انتخاب لوكاشينكو الذي يرأس البلاد منذ 26 عاما ويفاخر بدعم موسكو.

وشدد بوريل على أنه من الضروري مواصلة الحوار مع لوكاشينكو، وقارن وضعه بحالة نظيره الفنزويلي نيكولاس مادورو الذي يواجه أيضا حركة احتجاجية قمعتها السلطات.

وأوضح وزير الخارجية الأوروبي "مادورو ولوكاشينكو في الوضع نفسه تماما. نحن لا نعترف بأنه تم انتخابهما بشكل شرعي. ومع ذلك، سواء أحببنا ذلك أم لا، فهما يمسكان بزمام الحكومة ويجب أن نواصل التعامل معهما رغم أننا لا نعترف بشرعيتهما الديمقراطية".

وخرج عشرات الآلاف من المحتجين الأحد في تظاهرة كبيرة أخرى من أجل مواصلة الضغط على رئيس الدولة الذي وضع الجيش في حالة تأهب.

واحتشد المتظاهرون الذين حملوا أعلاما حمراء وبيضاء، هما لونا المعارضة، في ساحة الاستقلال والشوارع المحيطة بها في العاصمة مينسك، هاتفين "ارحل".

ويندد المحتجون بإعادة انتخاب لوكاشينكو في انتخابات يقولون إنها اتّسمت بعمليات تزوير، وكذلك بالقمع الوحشي للتظاهرات بعد الاقتراع.

وبعد الانتخابات الرئاسية، قامت الشرطة بقمع العديد من الاحتجاجات ما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل وإصابة العشرات، بالإضافة إلى القبض على أكثر من 6700 شخص أكد العديد منهم التعرض للضرب والتعذيب أثناء التوقيف.

واندلعت الاحتجاجات في بيلاروسيا عقب إعلان اللجنة المركزية للانتخابات وفق نتيجة غير مؤكدة، فوز لوكاشينكو بولاية جديدة في الانتخابات التي جرت في 9 أغسطس الجاري.

وعقب الإعلان نزل المتظاهرون إلى الشوارع بدعوى أن "الانتخابات مزورة"، ولقي شخص مصرعه وأصيب مئات واعتقل نحو 6 آلاف خلال الاحتجاجات.

وصرحت المعارضة أن الانتخابات شابها تزوير، معلنة أنها لن تقبل بالنتائج وستتوجه إلى المحكمة للاعتراض.

تضاؤل حظوظ ترامب في الفوز بولاية ثانية

واشنطن – يغتنم دونالد ترامب أي مناسبة للتذكير بأن الجميع تقريبا كان يتوقع له الهزيمة في الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2016، غير أنه من الصعب اليوم إقناع المشككين بأنهم مخطئون وبأنه مازال يحظى بفرصة في الفوز بولاية ثانية في 3 نوفمبر.

وتعكس استطلاعات الرأي حذرا أكثر منها قبل أربع سنوات، على ضوء معطيات عدة غير مستقرة.

وثمة عوامل كثيرة تلقي بظلها على الحملة الانتخابية وقد تنعكس على مسارها، وفي طليعتها جائحة أودت بأكثر من 170 ألف شخص في الولايات المتحدة، وأزمة اقتصادية حادة وموجة تظاهرات احتجاجا على العنصرية وعنف الشرطة، وخصم ديمقراطي نادرا ما يغادر منزله في ديلاوير في ظل تدابير التباعد للحد من تفشي فايروس كورونا.

وبالرغم من هذه الظروف المتبدلة، يتفق المراقبون على أن ترامب لا يحظى بأي فرصة في الفوز بالتصويت الشعبي الذي خسره أيضا في العام 2016.

فولايتا كاليفورنيا ونيويورك، معقلا الديمقراطيين، وحدهما تمنحان المعارضة فارقا بالملايين من الأصوات، في حين أن شعبية ترامب متدنية جدا ولا تتخطى 40 في المئة، غير أن الرئيس في الولايات المتحدة لا يُنتخب بالتصويت الشعبي على المستوى الوطني، بل بأصوات الهيئة الناخبة.

ففي 2016 تغلبت هيلاري كلينتون بحوالي ثلاثة ملايين صوت على دونالد ترامب على المستوى الوطني، لكنه حقق فوزا ساحقا عليها بأصوات الهيئة الناخبة حيث فاز بـ304 أصوات مقابل 227 للمرشحة الديمقراطية.

وغالبا ما يؤكد ترامب أن استطلاعات للرأي أجرتها جهات خاصة تشير إلى أنه في موقع جيد للفوز بولاية ثانية.

غير أن آخر متوسط لاستطلاعات الرأي العامة الوطنية التي يجريها موقع "فايف ثيرتي إيت.كوم" يمنحه حوالي 43 في المئة من الأصوات مقابل 51 في المئة لخصمه جو بايدن.

كما أن توقعات مجلة "ذي إيكونوميست" التي يتم تحديثها يوميا تمنح بايدن 88 في المئة من الفرص في الفوز بالرئاسة، مع حصوله على عدد حاسم من الأصوات في الهيئة الناخبة قدره 343 مقابل 195 لترامب، في حين يكفي جمع 270 صوتا للوصول إلى البيت الأبيض. وثمة بالطبع عوامل أخرى ينبغي الأخذ بها، فالجمهوريون يبدون تفاؤلهم بشأن انتعاش اقتصادي قد يضخ زخما في حملتهم، ويعقدون آمالا على التوصل إلى لقاح ضد فايروس كورونا.

ويطرح البعض الآخر احتمال أن يقوض بايدن بنفسه حملته بارتكابه إحدى هفواته المعهودة.

ويبقى هناك أخيرا احتمال تدخل أجنبي على غرار المساعي الروسية لزعزعة حملة كلينتون ودعم حظوظ ترامب عام 2016.

غير أن أستاذ التاريخ آلان ليشتمان الذي وضع نهجا من 13 نقطة لتوقع نتائج الانتخابات يأتي بنتيجة صائبة منذ 1984، يعتبر أن أيا من هذه العوامل لا يمكنه إنقاذ الرئيس المنتهية ولايته.

وقال ليشتمان "حتى في حال تحسن الاقتصاد، فهذا لن يبدل شيئا على الأرجح"، مضيفا "لدينا ركود في وسط عام انتخابي ونمو سلبي إلى حد أن الحظوظ تبقى ضئيلة جدا في أن يتمكن فصل إضافي من عكس هذا الاتجاه".

> يتفق المراقبون على أن ترامب لا يحظى بأي فرصة في الفوز بالتصويت الشعبي الذي خسره أيضا في العام 2016

ولا تكفي الولايات المحسومة لترامب لجمع أصوات المندوبين الـ270 الضرورية للفوز بالرئاسة.

وكما في كل مرة تقريبا، ستحسم الانتخابات في عدد ضئيل من الولايات الأساسية الكبرى، وربما في بعض الولايات الأصغر حجما.

وقال مسؤول في حملة الرئيس بيل ستيبيان متحدثا إلى صحافيين "إننا بحاجة للفوز إما بويسكونسن أو ميشيغان أو بنسلفانيا. إذا فزنا في أي من هذه الولايات الثلاث وفي الولايات التي فاز بها الرئيس عام 2016، فإن جو بايدن سيبقى في قبو منزله".

وأوضح أستاذ العلوم السياسية ديفيد باركر أن الرئيس بحاجة إلى الاحتفاظ بجميع الولايات الأساسية تقريبا التي فتحت له طريق البيت الأبيض عام 2016، وهي ويسكونسن وميشيغان وبنسيلفانيا وفلوريدا وكارولاينا الشمالية وأوهايو.

وتابع باركر الذي يدرّس في الجامعة الأميركية "بإمكانه أن يخسر إحدى هذه الولايات والفوز رغم ذلك، لكن لا يمكنه خسارة اثنتين".

إلا أن استطلاعات الرأي الأخيرة تشير إلى أن جو بايدن يتقدم على الرئيس في كل هذه الولايات، ويهدد خصمه حتى في تكساس التي فاز بها ترامب بفارق شاسع في الانتخابات الأخيرة.

تركيا تترقب دفعة جديدة من صواريخ أس-400

موسكو – نقلت وكالة إنترفاكس للأنباء عن سيرجي تشيميزوف رئيس مجموعة روستيك الروسية الحكومية قوله الأحد إن روسيا ستوقع على الأرجح عقدا لتسليم دفعة إضافية من منظومة أس-400 الصاروخية لتركيا العام المقبل.

واشترت تركيا دفعة من المنظومة الصاروخية من روسيا العام الماضي مما دفع واشنطن لاستبعاد أنقرة من برنامج مقاتلات أف-35 الأميركية، فيما تقول الولايات المتحدة إن تركيا تخاطر بمواجهة عقوباتها إذا نشرت منظومة أس-400 الروسية الصنع والتي تؤكد أنها غير متوافقة مع أنظمة دفاعات حلف شمال الأطلسي (ناتو) وستعرض للخطر قدرة الطائرات الشبح الأميركية على التخفي.

وتقول تركيا إن النظام الدفاعي الصاروخي ضرورة دفاعية استراتيجية، خاصة لتأمين الحدود الجنوبية مع سوريا والعراق وتقول أيضا إن الولايات المتحدة وأوروبا لم تقدما لها بديلا مناسبا عندما أبرمت صفقة أس-400 مع روسيا.

وفي يوليو الماضي، أصدر مجلس النواب الأميركي تشريعا لفرض عقوبات على تركيا بسبب شرائها لأنظمة الصواريخ الروسية أس-400، وهي أحدث خطوة في الكونغرس لدفع الرئيس دونالد ترامب إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة ضد أنقرة.

وحتى الآن امتنعت الولايات المتحدة على ما يبدو عن فرض عقوبات على تركيا بسبب شراء المنظومة. وقال مسؤولون إنها يمكن أن تتجنب العقوبات في حال عدم استخدام المنظومة، رغم رفض تركيا هذا الاحتمال.

وأشارت مصادر دبلوماسية أميركية إلى أن الاتجاه الأقوى لدى المسؤولين الأميركيين يتمثل في فرض عقوبات على عدد من الشركات التركية الكبيرة العاملة في مجال الصناعات العسكرية وفقا لقانون كاتسا الذي يتيح فرض عقوبات على المؤسسات التي تتعامل تجاريا مع روسيا. وهذه العقوبات ستؤدي إلى حرمان الشركات التركية من التعامل مع النظام المالي الأميركي وهو ما يعني أنه سيكون من شبه المستحيل بالنسبة لها شراء المكونات الأميركية لمنتجاتها أو بيع هذه المنتجات إلى الولايات المتحدة.

صواريخ جالبة للعقوبات

وأوقفت الولايات المتحدة تسليم 100 طائرة من طراز أف-35 كانت تركيا مستعدة لشرائها من برنامج بناء طائرات الجيل الخامس بعد أن تلقت أنقرة شحنات أنظمة صواريخ أرض-جو روسية أس-400 في يوليو 2019. لكنّ ترامب تجنّب فرض عقوبات صارمة بموجب قانون مكافحة خصوم أميركا (كاتسا).

وانهارت محادثات سابقة بين تركيا والولايات المتحدة حول شراء باتريوت بسبب مجموعة من المسائل منها منظومة أس-400 وعدم موافقة أنقرة على شروط واشنطن. وتقول تركيا إنها ستوافق على العرض فقط في حالة أنه تضمن نقل التكنولوجيا وشروط إنتاج مشترك.

وكانت وزارة الدفاع الفرنسية قالت في يونيو، إن الوقت قد حان لأن يجري حلف الناتو نقاشا صريحا بشأن تركيا وتصرفاتها، ليس فقط في ليبيا ولكن هناك قضايا أخرى مثل شرائها منظومة أس-400 وتعطيلها خطط الحلف الدفاعية لمنطقة البلقان وبولندا.

واشنطن تعلّق دعمها العسكري لمالي

واشنطن – علقت الولايات المتحدة كل أشكال الدعم العسكري لمالي عقب الانقلاب الذي نفذه عسكريون في البلد الأفريقي واعتقال رئيس الدولة إبراهيم أبوبكر كيتا، فيما تواصل قوى إقليمية ودولية مساعيها لاستعادة النظام الدستوري في البلاد.

وقال المبعوث الأميركي لمنطقة الساحل الأفريقي بيتر فام للصحافيين إنه "لا مزيد من التدريب أو الدعم للقوات المسلحة المالية. أوقفنا كل شيء حتى يتضح لنا الوضع".

وأضاف الدبلوماسي "لا نعرف من هي بالضبط القوى المشاركة في التمرد ولا لمن ولاؤها".

واستقال الرئيس المالي إبراهيم أبوبكر كيتا، المتهم بالفساد وسوء الإدارة، بعد اعتقاله الثلاثاء من طرف الجيش عقب عدة أسابيع من الاحتجاجات الشعبية.

وقالت المجموعة العسكرية التي استولت على السلطة إنها ترغب في تنصيب "مجلس انتقالي"، قد يكون رئيسه "إما عسكريا وإما مدنيا".

وأوضح فام أن الحكومة الأميركية "تتواصل" مع اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب المكونة من العسكريين الذين أطاحوا بالرئيس وحكومته.

وتابع أن "هذه الاتصالات قائمة، وهي لا تعني اعترافا (بالمجموعة العسكرية)، بل إن هؤلاء الأشخاص لهم قدر من السيطرة على بعض الأمور".

ولفت إلى أن التمرد "لن يساعد بالتأكيد" القوات متعددة الجنسية التي تتصدى للمجموعات الجهادية في الساحل، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة ستواصل دعمها وشراكتها مع مختلف العمليات الجارية.

وتوفر واشنطن خصوصا دعما في مجال الاستخبارات والمراقبة، وعمليات نقل لوجستية لصالح فرنسا التي تقود منذ 2014 عملية "برخان".

بيتر فام

التمرد لن يساعد القوات الأجنبية التي تتصدى للجهاديين

وهناك أيضا بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي العاملة منذ 2013، وهي إحدى أهم بعثات المنظمة الأممية، إضافة إلى القوة العسكرية المشتركة التي أنشأتها موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد عام 2017.

وأضاف فام "سنعمل مع شركائنا في المنطقة، مجموعة دول الساحل الخمس، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الأفريقي، لتقليص أي أثر سلبي على مكافحة الجهاديين، لكن من الواضح أن تمردا يشارك فيه الجيش سيكون له أثر".

وكرر الدعوة التي وجهتها بلاده "للعودة إلى النظام الدستوري" والإفراج عن الموقوفين، خصوصا الرئيس كيتا "الذي لم يعد شابا ويعاني صحيا".